مجلة دراسات إقليمية
https://regs.uomosul.edu.iq

تطور احوال المرأة في إيران (١٩٧٩–١٩٩٧)

د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي [١] د. حميد اسدبور [٢]

[١] استاذ/ مركز الدراسات الاقليمية/ جامعة الموصل/ العراق. dr.mohamad_alobaidy@uomosul.edu.iq

[٢] استاذ مساعد / كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ جامعة الخليج الفارسي/ ايران. asadpour@pgu.ac.ir

معلومات الأرشفة

الاستلام: ٢٠٢٥/٩/١٦
المراجعة: ٢٠٢٥/١١/٢١
القبول: ٢٠٢٥/١٢/٢١
النشر الإلكتروني: ٢٠٢٦/١/١

المراسلة
محمد عبد الرحمن يونس العبيدي

الكلمات المفتاحية
المرأة الايرانية؛ تطور احوال المرأة؛ العهد الجمهوري في إيران؛ تاريخ إيران الاجتماعي.

الاقتباس
العبيدي، محمد. ع. (٢٠٢٦) تطور احوال المرأة في إيران (١٩٧٩–١٩٩٧). مجلة دراسات إقليمية. ٢٠ (٦٧).٩-٣٦.
https://doi.org/10.33899/rsj.v20i67.49453

الملخص

فكرة البحث: *تتمحور فكرة البحث حول دراسة تطور وضع المرأة في إيران من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٧ ، بتحليل كيف تفاعلت الدين والسياسة والاقتصاد مع المتغيرات الاجتماعية والتعليمية والسياسية، وتحديد الاتجاهات العامة المؤثرة في الحقوق والممارسات الاجتماعية.*

هدف البحث: *يهدف البحث الى فهم أثر الثورة الاسلامية في تطور أحوال المرأة الايرانية، وتوضيح أبرز المجالات التي شهدت تطورا جوهريا وكان لها اثرا ايجابيا أسهم في تغير حال المرأة في إيران.*

منهجية البحث: *تم اعتماد المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي عبر إطار تاريخي يربط أحداث الثورة والتحولات السياسية بالقوانين والممارسات الاجتماعية، ثم استخراج اتجاهات عامة من البيانات المتاحة (استقرائيًا)، وتفكيك العوامل المؤثرة وتحليل علاقاتها السببية (تحليليًا) للوصول إلى نماذج تفسيرية حول كيف تفاعلت الدين والسياسة والاقتصاد مع المتغيرات الاجتماعية.*

النتائج: *شكلت الثورة الايرانية وما جاءت به وفرضته من مبادئ اسلامية على المجتمع، لاسيما في العقد الاول من الثورة، تحديا جديدا لواقع المرأة في إيران مقارنة بالمرحلة السابقة، وظهرت نتيجة ذلك نساء ناشطات في مجال العمل السياسي، عملن من اجل الدفاع عن حقوق المرأة الإيرانية. وشهد عهد الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني مجالاً اوسع في الحرية والمطالبة بحقوق المرأة، وتحقيق مزيد من المكاسب بالنسبة للمرأة الايرانية.*

الخلاصة: *يؤكد البحث أهمية تمكين المرأة من دورها في المجتمع، ومنحها المشاركة السياسية الفاعلة إلى جانب الرجل، وأن تكون هناك تشريعات تدعم حقوقها السياسية وتعزز مكانتها الاجتماعية وتوفر بيئة مناسبة للعمل.*

© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Regional Studies Journal
https://regs.uomosul.edu.iq

The Evolution of Women's Conditions in Iran (1979-1997)

Dr. Mohammad A. Younis Al-Obaidi [1] **Dr. Hamid Asadpour** [2]

[1] *Prof. /Regional Studies Center / University of Mosul/ Iraq.*
dr.mohamad_alobaidy@uomosul.edu.iq

[2] *Assist. Prof./ Faculty of Literature and Humanities/ Persian Gulf University/ Iran.*
asadpour@pgu.ac.ir

Article Information

Received: 16/9/2025
Revised: 21/11/2025
Accepted: 21/12/2025
Published: 1/1/2026

Corresponding
Mohammad. A.Y. Al-Obaidi

Keywords
Iranian women; the evolution of women's status; the Republican era in Iran; the social history of Iran.

Citation
Citation Al-Obeidi, M. A. (2026). The evolution of women's status in Iran (1979–1997). Regional Studies Journal. 20 (67). 9–36. https://doi.org/10.33899/rsj.v20i67.49453

Abstract

Research Idea: *The study examines the transformations in the status of women in Iran between 1979 and 1997, analyzing how religion, politics, and economic conditions intersected with broader social and educational developments. It also seeks to identify the overarching trends that influenced women's social rights and everyday practices during this period.*

Objectives*: The research aims to assess the impact of the 1979 Islamic Revolution on the transformation of women's status in Iran and to highlight the key domains in which substantial changes occurred, particularly those that contributed positively to women's social and political advancement.*

Methods*: The study adopts historical, inductive, and analytical approaches within a chronological framework that links the events of the revolution and subsequent political transitions to evolving social laws and practices. General patterns were identified through inductive analysis of available data, while analytical deconstruction of major influencing factors was used to examine causal relationships and develop explanatory models illustrating how religious ideology, political structures, and economic conditions interacted with processes of social change.*

Results*: The Islamic Revolution introduced a redefined ideological and legal framework that reshaped women's roles within Iranian society, particularly during the first decade following 1979. Although this period presented new constraints, it also led to increased engagement by women in public life, particularly in advocating for their rights. The presidency of Ali Akbar Hashemi Rafsanjani (1989–1997) marked a phase of relative openness, during which women benefited from broader opportunities, expanded rights discourse, and notable gains in various spheres.*

Conclusion: *The research emphasizes the importance of empowering women in their role in society, granting them active political participation alongside men, and ensuring that there is legislation that supports their political rights, enhances their social status and provides a suitable working environment.*

© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مقدمة:

شهدت إيران عقب قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ تحولات اساسية هامة في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وكانت بمثابة نتائج لهذه الثورة، وجاءت هذه التحولات وفق رؤى وتوجهات وفعل الثورة الإيرانية وسياسات النظام الاسلامي الجديد، وكانت المرأة الإيرانية وبوصفها جزء من المجتمع الإيراني قد تأثر كثيراً بتوجهات وسياسات الثورة الاسلامية ايضاً، كونها كانت جزء من الثورة وعاملاً فاعلاً فيها.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في محاولة الاحاطة بطبيعة احوال المرأة الإيرانية، ودراسة جوانب التغيير الذي شهدته حياة المرأة في إيران عقب الثورة الإيرانية، ومحاولة تقديم اضافة جديدة في مجال الدراسات التي تختص بتاريخ إيران الاجتماعي، وتحديدا واقع المرأة الإيرانية وأبرز التحولات التي شهدها بعد الثورة الاسلامية الإيرانية.

هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف على أبرز التغييرات التي شهدتها احوال المرأة الإيرانية ابان مدة البحث، ومدى التحوّل والتطور الذي طرأ على حياة المرأة في إيران بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩.

هيكلية البحث: تضمنت تقسيمات البحث الى تمهيد ومحورين، تناول الاول احوال المرأة الإيرانية ابان العقد الاول من الثورة الإيرانية ١٩٧٩-١٩٨٩، بينما ركز الثاني على اوضاع المرأة في عهد الرئيس علي أكبر هاشمي رافسنجاني ١٩٨٩-١٩٩٧.

مشكلة البحث: تتركز مشكلة البحث في الاسئلة الاتية: ما هو إثر الثورة الاسلامية الإيرانية على حال المرأة في إيران؟ وهل كان لهذه الثورة إثر في تغيير واقع حال المرأة في إيران، وما هو شكل هذا التغيير الذي شهدته احوال المرأة الإيرانية ابان العهد الجمهوري الاسلامي مقارنة بالعهد الملكي؟ وهل كان التغيير ذات أثر ايجابي في حياة المرأة الإيرانية ام العكس، وهل واجهت المرأة الإيرانية تحديات وصعوبات ابان مرحلة الانتقال والتحوّل في واقعها الجديد مقارنة على ما كانت عليه ابان المرحلة السابقة؟

فرضية البحث: تقوم فرضية البحث على ان القرارات والاجراءات التي اتخذت عقب قيام الثورة الاسلامية الإيرانية تجاه المرأة الإيرانية قد ساهمت بشكل مباشر وكبير في تغيير احوال المرأة الإيرانية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وساهم في تطور احوالها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، لكنها كانت في الوقت ذاته مقيدة بسياسات ورؤى النظام الاسلامي الجديد ووفق مبادئ الثورة الاسلامية الإيرانية، وهذا بحد ذاته شكل تحديا بالنسبة للنساء العلمانيات او ذوات التوجهات الاصلاحية، في الوقت الذي استجابات شريحة واسعة من النساء لسياسات وتعليمات وتوجهات النظام الاسلامي بعد الثورة، كون المجتمع الإيراني يوصف بانه مجتمع محافظ.

تمهيد:

شهدت إيران تحولا هاما في تاريخها المعاصر تجسد بقيام الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩. حيث تركت الثورة اثارها المباشرة في حياة الشعب الإيراني بمختلف جوانبها، وكانت بمثابة مرحلة جديدة تعيشها إيران بخلاف ما كانت عليه ابان العهد البهلوي (١٩٢٥-١٩٧٩). لقد شارك مختلف اطياف الشعب الإيراني بإحداث الثورة، وكانت المرأة الإيرانية جزء من هذه الثورة، حيث ساهمت ايضا في انجازها وانجاحها، وتكللت جهود الشعب الإيراني بإسقاط حكم الشاه محمد رضا بهلوي(١٩٤١-١٩٧٩) في شهر شباط وقيام الجمهورية الاسلامية في الاول من نيسان/ابريل عام ١٩٧٩،بعد ان صوت الشعب الإيراني على شكل نظام الحكم عن طريق استفتاء شعبي تم اجراءه في نهاية شهر اذار/ مارس (Hosseini, 1999).

وبالرغم من ان المرأة الإيرانية نالت بعض الحقوق الثقافية والاجتماعية والسياسية ابان العهد البهلوي، لكنها لم تكن بمستوى طموحاتها، ولم تكن راضية عليه، كونه لم يلب طموحاتها ولا سيما السياسية منها، فضلا عن انه كان دون استحقاقاتها الثقافية والاجتماعية. وكانت المرأة الإيرانية ترى في الاصلاحات التي قام بها محمد رضا بهلوي انها اصلاحات شكلية ولم تكن ذات ابعاد حقيقية نابعة من رغبة صادقة في تطوير احوال المرأة الإيرانية، وهدفها كان محاولة التقرب من الدول الغربية وكسب رضاها. لذلك كانت المرأة الإيرانية حاضرة في احداث الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩،وساهمت الى جانب فئات الشعب الإيراني الاخرى في اسقاط نظام الشاه، فلم تشفع تلك الحقوق والاصلاحات التي اجراها محمد رضا بهلوي فيما يخص المرأة الإيرانية في حملها على عدم المشاركة في احداث الثورة الإيرانية، بل ساهمت في زيادة وعيها الثقافي ومعرفتها بحقيقة واقعها ومكانتها ودورها في المجتمع الإيراني وادراكها حقيقة ان تلك الاصلاحات كانت هامشية ومحدودة جدا بحسب ما تتطلبه توجهات شاه إيران ومصالح نظامه في الحفاظ على علاقاته مع الدول الغربية (Bulfone, 2017, 5).

أولا: العقد الاول من الثورة الإيرانية ١٩٧٩-١٩٨٩:

القت الثورة الاسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ بظلالها على كافة نواحي المجتمع الإيراني، واحدثت تلك الثورة تغييرات كبيرة فيه، فتوجهات النظام الثوري الاسلامي الجديد في إيران وبنيته الفكرية تختلف جذريا عن توجهات وبنية النظام السياسي ابان حكم الاسرة البهلوية التي كانت تحكم إيران قبل ثورة عام ١٩٧٩، وبناءً عليه كانت سياسات النظام الاسلامي في إيران الداخلية والخارجية تختلف عن المرحلة التي سبقتها، وكان المجتمع الإيراني في بداية اهتمامات الثورة الإيرانية، حيث شهد تغييرات كبيرة فرضت الثورة واقعها ومبادئها عليه، وبما ان المرأة الإيرانية كانت جزءً اساسياً في هذا المجتمع، فقد دخلت هي

ايضاً مرحلة جديدة تختلف كليا عن المرحلة السابقة بكافة جوانبها الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية (موقع رواق الحجاج، ٢٠٢٢).

شاركت المرأة الإيرانية في احداث الثورة عام ١٩٧٩، وحرصت كبقية فئات المجتمع الإيراني على اسقاط النظام البهلوي الذي اتسم بالفساد والاستبداد وفرض على المجتمع الإيراني محاكاة المجتمعات الغربية. لذلك كانت مساهمتها في الثورة عام ١٩٧٩ نابعة من رغبة حقيقية في احداث تغيير حقيقي في المجتمع، وعلى امل ان تسهم في تغيير احوالها، بالحصول على مزيد من الحقوق التي منعت منها في عهد الشاه (Hosseini, 1999).

بعد نجاح الثورة الإيرانية في ١٩٧٩/٢/١، جرى استفتاء شعبي حول اعتماد النظام الجمهوري الاسلامي في الحكم يومي ٣٠-٣/٣١/ ١٩٧٩، وشارك في التصويت الشعب غالبية وبمختلف فئاته ولا سيما الطبقتين الوسطى والدنيا التي شاركت فيه بكثافة، وتم التصويت بالموافقة عليه، واعلن عن تأسيس الجمهورية الاسلامية الإيرانية رسمياً في ١٩٧٩/٤/١ ، واعلن كذلك عن المبادئ التي اعتمدها النظام الجديد، مثل تكافؤ الفرص، والشورى، والحرية، والتوزيع العادل للثروة، والمساواة، والاخاء، وصيانة حقوق الانسان (الخولي، ٢٠١١، ١٢٢).

مع استتباب واستقرار الاوضاع في إيران ما بعد الثورة الإيرانية، صدرت العديد من القرارات التي تخص الاسرة والمرأة الإيرانية على حد سواء، ففي ٢٦ شباط / فبراير عام ١٩٧٩، أعلن الامام الخميني إلغاء قانون حماية الاسرة الذي اصدره الشاه عام ١٩٦٧[1]، وفي ٣ اذار / مارس من العام ذاته منعت المرأة الإيرانية من دخول سلك القضاء والعمل كقاضية، وفي الثامن من الشهر ذاته فرض ارتداء الحجاب

(١) أعطى القانون المرأة حق فسخ عقد الزواج وقيّد حقوق الرجل من جانب واحد في فسخ عقد الزواج، ووضع القانون المزيد من القيود على تعدد الزوجات، ورفع سن زواج الفتيات إلى ١٨ سنة والشبان الى ٢٠ سنة، وتم وضع الطلاق تحت سلطة محاكم الأسرة التي وضعت ضمانات لمنع تكرار الطلاق من قبل الرجال، وبموجب تعديل عام ١٩٧٥، أعطى قانون الأسرة للمرأة حقوق الحضانة وسهل من اجراءاتها. ومنح قانون حماية الاسرة الإيرانية ايضا الحق للمرأة البالغة بالعمل، وعدم السماح لزوجها أو لأسرتها بمنعها من ممارسة هذا الحق، والزمت الدولة الزوج بالموافقة على رغبة زوجته في العمل خارج المنزل شريطة إلا يتعارض ذلك مع مكانة الأسرة وسمعتها الاجتماعية، وشجع ذلك فرص تشغيل النساء على نطاق كبير في المجتمع، وتضمن قانون حماية الأسرة أيضاً منع تعدد الزوجات، حيث لا يسمح للزوج الزواج من امرأة ثانية إلا بعد موافقة خطية من زوجته الأولى، ومنعت المحاكم الطلاق من جانب واحد، إذ منع الرجل من طلاق زوجته دون علمها، بل على العكس أصبح للمرأة الحق في طلب الطلاق من الرجل متى تشاء، ومُنحت المرأة ايضا بحسب قانون حماية الأسرة الحق في الإجهاض قانونياً، حيث أصبح للمرأة الحرية في الاختيار بين إنجاب الأطفال أو عدمه، وصادق مجلس النواب على هذا القانون (إبراهيميان، ٢٠١٤، ١٨٩؛ العبيدي، ٢٠٢١، ٣٩؛ الفياض ومجيد، ٢٠١٧، ٧٠).

على النساء في اماكن العمل والاماكن العامة، وفي شهر تشرين الاول الغيت محكمة حماية الاسرة، واصبحت شؤون الاسرة محور القوانين والتشريعات للثورة الإيرانية والنظام الاسلامي الجديد (Bulfone, 2017, 6).

في اعقاب التعليمات التي صدرت بحق المرأة، خرجت الكثير من النساء في مظاهرات احتجاجا على تلك التعليمات، هاتفين تنديدا لها، ورافعين شعار "حرية المرأة حرية المجتمع لا حرية في فجر الحرية"، في المقابل وفي ١٦ اذار / مارس ١٩٧٩ خرجت تظاهرة نسائية كبيرة مؤيدة للنظام الاسلامي الجديد (Bulfone, 2017, 7).

في ضوء اهتمام الثورة الإيرانية والنظام الاسلامي الإيراني الجديد بالأسرة والمرأة على وجه الخصوص باعتبارهما اساس المجتمع، اكد الدستور الإيراني والذي تم اقراره في كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٧٩، على ذلك حقوق المرأة والاسرة من خلال المادة الحادية والعشرين منه، اذ الزم الحكومة بإنشاء بيئة مناسبة لتنمية قدرات المرأة ومنحها الحقوق المادية والدينية وفق الشريعة الاسلامية، وتوفير الحماية والرعاية الاجتماعية والقانونية للأمهات والارامل والمسنات، واكدت المادة العاشرة منه على موضوع الاسرة والتي عدها الوحدة الأساسية للمجتمع الإسلامي، وان جميع القوانين واللوائح والبرامج المتعلقة بها يجب أن تسهل تأسيس الأسرة، ويتوجب الحفاظ على قدسية الأسرة واستقرار العلاقات الأسرية وفق اسس الشريعة الإسلامية (Okur, 2009, 86–87)، واكدت المادة العشرون من الدستور ايضاً، ان جميع أفراد الشعب – نساء ورجالاً – يتمتعون بصورة متساوية بجميع الحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن الموازين الإسلامية، اما المادة الحادية والعشرون من الدستور فقد نصت على ان الحكومة مسؤولة وفي إطار الإسلام عن تأمين حقوق المرأة في كافة المجالات وتلتزم بتحقيق الاتي (الدستور الإيراني، د.ت، المواد (٢٠، ٢١)):

١) إيجاد الظروف المساعدة لتكامل شخصية المرأة وإحياء حقوقها المادية والمعنوية.
٢) حماية الأمهات ولا سيما في مرحلة الحمل وحضانة الطفل، ورعاية الأطفال الذين لا معيل لهم.
٣) إيجاد المحكمة الصالحة للحفاظ على كيان الأسرة واستمرار بقائها.
٤) توفير تأمين خاص للأرامل، والنساء العجائز، وفاقدات المعيل.
٥) إعطاء الأمهات الصالحات القيمومة على أولادهن عند فقدانهم الولي الشرعي من أجل رعايتهن.

وفقا لما سبق بدأ النظام الاسلامي الجديد بسياسة القضاء على جميع موروثات نظام الشاه التي وصفت بالفاسدة، وكان من القضايا الهامة التي نالت من اهتمام قادة الثورة، هو رسم وتحديد دور المرأة في المجتمع والنظام الجديد، من خلال التوفيق بين أدوارها المنزلية ومسؤولياتها الاجتماعية. ومن أجل القضاء على الانحلال الأخلاقي وضمان تطهير المجتمع من مظاهر العهد البهلوي، شرع النظام الجديد

في أسلمة المجتمع بكافة جوانبه، حيث كان يُنظر إلى المرأة على أنها اساس المجتمع وضرورة الحفاظ على مكانتها فيه. بناء على ذلك تم تخفيض السن القانوني لزواج الفتيات، وسمح بتعدد الزوجات قانونياً، وفرضت قيود صارمة على حقوق حضانة المرأة، (Arikan, n.d., 10–11)، وأصبح الزواج المؤقت قانونياً، وتم تخفيض سن الرشد القانوني للبنات إلى تسعة وللأولاد إلى اربعة عشر سنة، وتم استبعاد النساء من الوظائف العسكرية والقضائية (Esfahani, 2014, 41)، وكان من بين التعليمات التي صدرت ايضاً بعد الثورة والتي استلهمت من اساسيات الشرع الاسلامي، ان المرأة تحتاج إذن والدها للزواج، وبعد الزواج اذن الزوج للخروج او العمل كونه الذي يرأس الأسرة ويقرر مكان الإقامة، ويجوز له منع زوجته من مزاولة أي مهنة يعدها ضارة بمصالح الأسرة، ويجب على المرأة أيضًا ان تأخذ اذن زوجها بالسفر إلى الخارج، واعترف القانون المدني بحقها في الاستقلال المالي وكيانها القانوني، وعادة ما ترث المرأة فقط نصف نصيب الرجل من نفس القرابة مع المتوفى، ويمكن للزوج أن يرث من زوجته المتوفاة أكثر مما يمكن لزوجته أن ترث منه. وفي المسائل الجنائية، طبق القانون الجنائي الإيراني وفق قوانين الشريعة الإسلامية، فشهادة المرأة في حال قبولها تساوي نصف شهادة الرجل، أي أن شهادة امرأتين تساوي شهادة رجل. وفي ظل الواجبات والمسؤوليات الأسرية لم تترك للمرأة سوى فرصة ضئيلة للمشاركة في الحياة العامة أو السياسية، ومن الناحية القانونية، النساء محظورات من المشاركة في قيادة البلاد، والدستور يمنع كذلك النساء ضمنيًا من الترشح لمنصب الرئاسة او العمل في مجال القضاء كقاضية، او العمل في الجيش، باستثناء المهن المتعلقة بالصحة التي تتطلب وجود نساء (Okur, 2009, 87–88).

جاءت الاحتفالات باليوم العالمي للمرأة في الثامن من اذار / مارس عام ١٩٧٩، لتشهد مدن إيرانية عدة تظاهرات نسائية حاشدة ضد إلغاء قانون حماية الأسرة وفرض الحجاب، وبدأت النساء المظاهرات والاجتماعات وغيرها من أشكال الاحتجاج لمدة أسبوع، وساروا جميعا أمام جامعة طهران ووزارة العدل وديوان رئيس مجلس الوزراء، وعلى الرغم من إعلان مهدي بازركان[١] رئيس الحكومة

(١) ولد عام ١٩٠٦ في مدينة تبريز، ينحدر من عائلة ثرية، أنهي دراسته الاولية عام ١٩٢٨، أرسل الى فرنسا ونال شهادة البكالوريوس في الهندسة، عمل استاذا في الكلية الفنية بجامعة طهران، أصبح عميدا للكلية الفنية عام ١٩٤٨. بدا نشاطه السياسي منذ عام ١٩٤١، واسس اتحاد الطلبة الإسلامي عام ١٩٤٢، عين في وزارة الثقافة في وزارة محمد مصدق ورئيسا للجنة التنفيذية لتأميم النفط الإيراني، اعتقل عام ١٩٥٣ بعد اسقاط حكومة محمد مصدق، اطلق سراحه بعدها وطرد من الجامعة، اسس حركة المقاومة الإيرانية عام ١٩٥٥، ومن بعدها انظم الى الجبهة الوطنية عام ١٩٦٠، اسس عام ١٩٦١ حركة تحرير إيران، اعتقل عام ١٩٦٣ وحكم عليه بالسجن عشر سنوات، كلف بتشكيل اول حكومة بعد الثورة في ١٩٧٩/٢/١٣، وكانت بداية الصراع بين القوى الإسلامية المحافظة والقوى الإسلامية الليبرالية ومعها القوى العلمانية، ونتيجة

الإيرانية في ١٠ اذار/مارس أن الحجاب لن يكون إلزاميًا، جرت المزيد من التظاهرات بعد يوم واحد من اعلان بازركان، شاركت فيه الاف النساء في تجمع حاشد في جامعة طهران. وبالرغم من كل التظاهرات، لم تتمكن النساء من تغيير او تعديل القوانين التي اقرت، لكن عدت تظاهراتهن علامة فارقة في تاريخ إيران المعاصر (Jelodar et al., 2012, 131).

في حزيران ١٩٨٠،فرض اللباس الإسلامي (الحجاب) على النساء وتطبق حتى على الأقليات، وتم فصل العديد من النساء من وظائفهن ولا سيما اللاتي رفضن ارتداء الحجاب، او الالتزام بمبادئ الثورة وتعاليمها .وتم تشريع عدد من القوانين التي تتعلق بالأسرة، اذ اصبح للرجل الحق في تعدد الزوجات دون موافقة زوجته، وله الحق في الطلاق حتى وان لم يقدم ما يبرر ذلك، فضلاً عن حقه في حضانة الاطفال بعد الطلاق، اذ يحق للمرأة إبقاء الأولاد لديها حتى سن الثانية والفتاة حتى السابعة (Esfahani, 2014, 41).

في كانون الثاني /يناير ١٩٨١، تم العمل بنظام العقوبات مثل الرجم والجلد (Esfahani, 2014, 40)، وفرضت عقوبة السجن من عشرة أيام إلى شهرين أو دفع غرامة مالية للنساء اللاتي يظهرن في الأماكن العامة بدون حجاب مناسب (Hashemi, n.d.)، وابتداءً من عام ١٩٨٣ أصبح ارتداء الحجاب إلزامياً على جميع النساء مسلمات وغير مسلمات على حد سواء، كما تم حظر استخدام مستحضرات التجميل، و فرضت الشرطة تطبيق التعليمات الجديدة بصرامة، بفرض الغرامات المالية الباهظة أو بعقوبة الجلد (Ülker, n.d.)، وتم اعتماد الشريعة الاسلامية كأساس في صياغة وسن وتشريع واصدار القوانين، واضفاء الطابع الاسلامي على جميع المؤسسات الحكومية (Esfahani, 2014, 40).

فيما يتعلق بالتعليم، فقد شجعت الحكومة الإيرانية بعد الثورة على اهمية وضرورة تعليم المرأة، اذ اصبح التعليم ذات توجه اسلامي، وانخفضت نسبة الامية بين النساء من ٥٢% عام ١٩٧٦ الى ٣٥% عام ١٩٨٦، وتحسن مستوى تعليم المرأة كثيرا بعد الثورة، وبلغ معدل التحاق الإناث بمؤسسات التعليم الابتدائي في الواقع أعلى مما هي عليه بالنسبة للذكور، واصبح تخرج النساء من مرحلة التعليم الابتدائي بمستوى معدل نظرائهم من الذكور، واصبح التعليم وسيلة مهمة للمرأة الإيرانية وضرورة من اجل اكتساب حقوقها الثقافية والاجتماعية وحتى السياسية (Esfahani, 2014, 42)، وحققت إيران تقدم كبير في مجال التعليم والقضاء على الامية، اذ تم توفير التعليم المجاني لجميع الإيرانيين بما في ذلك النساء حتى مراحل متقدمة من التعليم العالي، والتأكيد على حق المرأة في التمتع بأعلى مستوى من

ضغط وتأثير القوى الاولى اضطر الى تقديم استقالة حكومته في ١٩٧٩/١١/١٥، اسس حركة تحرير إيران انتخب عضوا في مجلس الشورى الإسلامي في الدورة الأولى (مركز البحوث والدراسات، ١٩٨٥، ٤٩–٥١).

التعليم. وشجع ذلك النساء على التفوق، وحققت إيران نتائج متقدمة وكبيرة في مواجهة الأمية، لدرجة أن منظمة اليونسكو أشادت بنجاح إيران في التعامل مع مشكلة الأمية، وكانت إيران قد حققت زيادة في معدل معرفة القراءة والكتابة فوق سن السادسة، اذ ارتفع معدل القراءة والكتابة بين الإناث من ٣٥ ٪ عام ١٩٧٦ الى اكثر من ٨٠% عام ٢٠٠٦ (Jelodar et al., 2012, 133).

أصبحت الفرصة مواتية للنساء القادمات من الاسر المحافظة، وأصبحت المؤسسات التعليمية أكثر قبولًا للفئات التقليدية مع سياسة الفصل بين الجنسين، وسياسات الحجاب الإلزامي التي فرضها النظام الجديد وفق منهاج جديدة تركز على الدين الاسلامي، وساعدت زيادة معدلات تعليم المرأة وانخفاض محو الأمية النظام الجديد على دحض الادعاءات التي تقول بأن العلماء كانوا ضد تعليم المرأة. ونظراً لأن توجهات النظام الاسلامي كانت تهدف إلى تغيير صورة المجتمع بأكمله، وكان التعليم احد الوسائل الرئيسة في هذا التغيير، لذلك لم يقتصر تعليم النساء على المؤسسات التعليمية والتربوية فقط، بل كانت المساجد بمثابة مباني ومؤسسات واماكن ثقافية ومجتمعية وتعليمية اضافية، ولا سيما في المناطق الريفية وقد استخدمت من اجل القضاء على الأمية (Obalı, 2016, 9).

وفي مجال العمل، اقرت الحكومة الإيرانية عام ١٩٨٠ عددًا من الاجراءات التي حاولت من خلالها ثني المرأة عن المشاركة في مجال الاعمال، وهدفت من ذلك تشجيع النساء على البقاء في منازلهن، منها إغلاق دور الحضانة، ودعم وتشجيع النساء على التقاعد من العمل بالنسبة للاتي لديهن خدمة وظيفية لمدة خمسة عشر عامًا واحالتهن الى التقاعد، وفتح السوق للرجال من العاطلين عن العمل، والسماح للزوج بالحصول على الامتيازات الكاملة من راتب الزوجة إذا قررت البقاء في المنزل، ومنع النساء من العمل في بعض المجالات وتولي المناصب الحكومية العليا (Arikan, n.d., 10).

لكن ظروف الحرب مع العراق برزت الحاجة الى سوق العمل، والحاجة إلى مزيد من النساء في سوق العمل، وكان هذا دافعا للضغط على السلطات من اجل تعديل قرارات الفصل بين الجنسين. جاءت التعديلات على عمل المرأة لتشجع النساء على المشاركة في المجالات الاقتصادية والسياسية، والشؤون الاجتماعية والانضمام إلى الجهود الحربية في إطار النظام الاسلامي للدولة، ودخلت العديد من النساء مجالات التدريس والطب ومهن التمريض وغيرها من الاعمال والخدمات (Sedghi, 2007, 227). مع الالتزام بارتداء الحجاب،وتم فصل العديد من النساء من وظائفهن نتيجة رفضن ارتداء الحجاب او الالتزام بمبادئ الثورة (Bulfone, 2017, 7).

وبسبب سياسات وتعاليم ومبادئ الثورة الإيرانية، كفرض الحجاب وفصل الجنسين، انخفضت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في العقد الاول من الثورة، وفقدت العديد من النساء وظائفهن، منهن من

كن يشغلن مناصب رفيعة او مناصب في عهد الشاه أو يشتبه في كونها موالية للنظام الملكي، وطُلب منهن البقاء في المنازل، واستفادت نساء أخريات من قانون توظيف النساء بالدوام الجزئي، او إنهاء الخدمة والعودة إلى المنزل بحقوق تقاعدية كاملة. كثير من النساء المهنيات والمتعلمات تركت العمل طواعية، بسبب القوانين والإجراءات الصارمة للفصل بين الجنسين والمضايقات في مكان العمل. وطردت كذلك النساء اللاتي يعتنقن البهائية[١]، بينما حافظت النساء المسيحيات واليهوديات بشكل عام على وظائفهن لأنهن من اهل الكتاب، لكن المرأة التي احتفظت بعملها – بغض النظر عن الخلفية الدينية – كان يجب عليها أن تلتزم بالتعليمات وان ترتدي الحجاب، حيث تم تكليفهن بمهام عادة ما تكون بمعزل ومنفصلة عن الرجال (Sedghi, 2007, 226). وبالرغم من ذلك تراجعت نسبة مشاركة النساء في السنوات الاولى من الثورة، اذ بلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة ٨.٩ % عام ١٩٨٦ مقارنة بنسبة ١٣.٨% عام ١٩٧٦. وكافحت النساء من اجل الحصول على الوظائف ولا سيما في مجال التعليم العالي. الذي اصبحت فيه الوظائف للرجال اكثر، بعد ان منعت المرأة من دخول العديد من تخصصات التعليم العالي عام ١٩٨٥ (Obalı, 2016, 6).

استفادت النساء من الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠–١٩٨٨ بسبب ان القوى العاملة من الذكور كانت في الخدمة العسكرية، وحاجة الدولة الإيرانية لملء المناصب العامة الشاغرة، والمشاركة في سوق العمل، ولا سيما بعد ان حررت السياسات الاقتصادية الإيرانية من الضوابط ومن تدخل الدولة في السوق، ونتيجة التفاوت في الدخل والفقر بين السكان الإيرانيين، وهكذا كانت فرصة للنساء من اجل المشاركة في سوق العمل وكسب المال، ورعاية أفراد الأسرة في غياب دعم الدولة (Weber, n.d., 4).

في الجانب السياسي، كانت توجهات المرأة الإيرانية ولا سيما نساء النخبة في الجمهورية الإسلامية ضمن ثلاث اتجاهات، التوجه العلماني، والمحافظ، والإصلاحي. العلمانيات المتعلمات من الطبقة الوسطى الحديثة، اقتضت حاجة الدولة الماسة لهن الاستمرار بأعمالهن في المجالات المهنية والعلمية والوظيفية، والتسامح معهن في الوظائف الحكومية حتى تتمكن الدولة من ايجاد البديل لهن، المحافظات ذات التوجه الاسلامي هن المستفيدات من الدعم الأيديولوجي والمالي للدولة، وشغلن معظمهن وظائف عالية وذات رواتب جيدة. اما الإصلاحيات اللاتي لهن افكار ليبرالية وتأثرن كثيرا

(١) حركة دينية اسسها علي محمد رضا الشيرازي عام ١٨٤٤، اطلق على نفسه اسم الباب، وبعد وفاته تولى المرزا حسين علي تزعم الحركة، واطلق على نفسه اسم البهاء وسميت الحركة من بعدها البهائية، وكان للبهائيين كتاب يسمى "الاقدس"، ويؤمنون بان زعيم حركتهم الباب هو الذي خلق كل شيء، ويؤمنون بالحلول والاتحاد والتناسخ وخلود الكائنات وان الثواب والعقاب يكونان للأرواح فقط، يقدسون العدد ١٩، وعندهم عدد اشهر السنة ١٩ شهرا، وعدد ايام الشهر ١٩ يوما(مجموعة مؤلفين، ١٩٨٩، ٦٣).

بكتابات ومحاضرات على شريعتي، فكانت فرص بقائهن والاستمرار في اعملهن قليلة جداً [١]. وعلى الرغم من أن العلمانيات يعود تاريخهن الى حقبة ما قبل الثورة، إلا أن المحافظين والاصلاحيين هما ظاهرتان جديدتان نسبياً بالنسبة لإيران كونهما يمثلان النخبة النسائية التي تشكلت تدريجياً بعد الثورة، دون معارضة النظرة الإسلامية التقليدية للمرأة، وشجع هؤلاء على إشراك المرأة في الحياة العامة ويعتقدن أنه إثراء كبير في دعم الثورة الإسلامية. وتوافق المحافظون والإصلاحيون تجاه العديد من قضايا المرأة ما بعد الثورة الإيرانية الاسلامية عام ١٩٧٩ ولا سيما قانون الاسرة (Obalı, 2016, 10).

لم تمنع الثورة الاسلامية الإيرانية المرأة من حق المشاركة في الحياة السياسية وكذلك الحياة العملية. للمرأة الحق في الانتخاب والترشح في الانتخابات العامة، لكن لا يسمح لها بان تتولى منصب رئيس الجمهورية، واقتصر دخولها إلى الجامعة على مجالات معينة، ومن حقها المشاركة في العمل طالما لم يخل ذلك بمسؤولياتها كربة منزل وفي اسرتها. ومع ذلك، ومن أجل التمتع بحقوقها الاجتماعية والسياسية، يجب عليها ارتداء الحجاب والملابس المناسبة في ظل النظام الإسلامي (Arikan, n.d., 10).

في حزيران /يونيو ١٩٨٠، تم انتخاب أربع نساء في مجلس الشورى الاسلامي الأول (١٩٨٠–١٩٨٤)، وعلى ما يبدو تم اختيارهن لأسباب أيديولوجية، اثنتان منهن أنهوا تعليمهم الثانوي، والثالثة حاصلة على شهادة البكالوريوس، والرابعة كانت حاصلة على شهادة الماجستير. وكن ملمات بالشؤون

(١) ولد علي محمد تقي شريعتي في احدى القرى التابعة لمحافظة خراسان عام ١٩٣٣، ينحدر من اسرة متعلمة ومثقفة، والده محمد تقي شريعتي من كبار المفكرين الإسلاميين، اسس بالتعاون مع عدد من رجال الدين في مدينة مشهد، مركز نشر الحقائق الإسلامية، الذي تولى تعريف الناس بأهمية ودور الدين في المجتمع. انهى شريعتي تعليمه في مدينة مشهد، والتحق بمعهد المعلمين، واصبح بعدها معلما في احدى القرى، التحق بعدها بكلية الاداب جامعة مشهد وتخرج منها عام ١٩٥٨، عمل بعدها مدرسا في مدارس مدينة مشهد، بدات مسيرته الفكرية عندما كان طالبا في الجامعة، حيث ناقش في العديد من المحاضرات قضايا الإسلام، وانضم للجبهة الوطنية بزعامة محمد مصدق، ومن ثم الى الحركة الوطنية، اعتقل وسجن لمدة من الزمن، بعدها التحق بالدراسة في جامعة السوربون في فرنسا عن طريق بعثة دراسية، حيث كانت لها اكبر الاثر في بناء شخصيته العلمية والمعرفية وصقل موهبته الفكرية وشخصيته السياسية، عاد الى إيران عام ١٩٦٥، بعد ان حصل على شهادتي الدكتوراه، الاولى عن تاريخ الإسلام والثانية في علم الاجتماع، عمل استاذ في جامعة مشهد، كانت كتاباته ومحاضراته تجمع بين الافكار الإسلامية والافكار الثورية، وكانت كتاباته ومؤلفاته تطبع باعداد كبيرة، وصلت اعداد مؤلفاته الى اكثر من ١٢٠، ومنها كتاب مسؤولية المرأة، الذي حاول من خلاله تبيان موقف المرأة بين الإسلام والإمبريالية الغربية، اعتقل من قبل سلطات نظام الشاه وسجن بعدها لاكثر من عام، اطلق سراحه بعدها، ليغادر إيران سرا الى انكلترا عام ١٩٧٧، وبعد شهر من صوله الى لندن عثر عليه ميتا في شقته، بصورة غامضة، ادعت بعدها الحكومة الإيرانية ان سبب وفاته كانت نوبة قلبية، لكن هناك من يرجح القول ان نظام الشاه كان وراء اغتياله (البديري، ٢٠١٥، ٥٤٠–٥٤٨).

الدينية، وتم افتتاح مركز الدراسات الدينية للمرأة في مدينة قم عام ١٩٨٥، لدعم وتشجيع المرأة على دراسة العلوم الشرعية (Bulfone, 2017, 5).

وفيما يتعلق بنشاط المرأة السياسي، وخلال احداث الثورة وما بعدها سيطرة الدولة على مكاتب ومرافق الجمعيات النسائية التي كانت تعمل في عهد الشاه، ومنها منظمة المرأة الإيرانية[١]، وتم وضعها تحت تصرف النساء المؤيدات للثورة الاسلامية، وألغت الحكومة المؤقتة ميزانيتها، مما تسبب في حدوث انشقاق بين هؤلاء الناشطات، وتفكك المنظمة وتشتيت أعضائها، لقد حاولت النساء اللاتي كن يعملن ضمن الحركة النسوية والجمعيات التي تهتم بشؤون المرأة ابان عهد الشاه محمد رضا بهلوي، استعادة نشاط التجمعات النسوية والاعتراض على القرارات التي صدرت عن قادة الثورة بحق المرأة . وظهر الاتحاد الوطني للمرأة، (أكبر منظمة شبه مستقلة ذات أيديولوجية ماركسية نسوية)، في أعقاب يوم المرأة العالمي في الثامن من اذار/مارس ١٩٧٩، تظاهرت آلاف النساء في طهران وشيراز اعتراضا على القرارات التي صدرت بحق المرأة، واعربت العديد منهن عن رفضهن لتلك القرارات والاجراءات، ولا سيما بعد الإعلان في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٧٩ الغاء قانون حماية الأسرة لعام ١٩٦٧ (Hosseini, 1999).

عقب احداث الثورة مباشرة ومنذ اذار ١٩٧٩ تشكلت العديد من المنظمات النسائية المستقلة لدعم حقوق المرأة، منها لجنة التضامن مع المرأة، ومنظمة النساء الإيرانيات، والفرع النسائي للجبهة الوطنية الديمقراطية، ورابطة المحاميات. وتأسست كذلك عدد من المجلات التي تركز اهتمامها على قضايا المرأة وكانت تصدر يوميا، وكانت صحيفة صحوة المرأة اول مجلة تصدر في جامعة طهران، وتبعها المساواة، والنساء في النضال، ومسار المرأة.

كما تشكلت الحركة النسائية الإسلامية عام ١٩٨٠ بدعم من الحكومة، وكانت منيرة كرجي عضوة الحزب الجمهوري الإسلامي المرأة الوحيدة في مجلس الخبراء، والذي وقع على عاتقه صياغة الدستور الجديد. اذ لم تبد منيرة كرجي معارضتها للتشريعات الجديدة ذات الصلة بشؤون المرأة، وأصبحت بمثابة الغطاء الشرعي والقانوني بالنسبة للتشريعات التي تخص المرأة، في عام ١٩٨٠،أعلن يوم ميلاد

(١) منظمة المرأة الإيرانية، منظمة نسائية اسسها محمد رضا بهلوي، تحت اشراف شقيقة محمد رضا اشرف بهلوي، وكانت مهناز افخمي الامينة العامة للمنظمة، وكان للمنظمة اكثر من سبعين الف عضو، وما يقرب من ٤٠٠ فرع و١١٥ مركزا و٥١ منظمة تابعة لها في جميع انحاء إيران، وتضم المنظمة ايضا الجمعيات التي تضم الاقليات الدينية والجمعيات المهنية وجمعيات اخرى لها اهتماماتها، واكد النظام الاساسي للمنظمة على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومنع اعضائها من المشاركة السياسية وتضم المنظمة ثلاثة انواع من الاعضاء هم الاعضاء العاديون، واعضاء فخريون، والنساء المؤهلات لعضوية المنظمة واللاتي كن يدفعن مبلغ من المال لقاء الانضمام الى المنظمة، لم يكن تأثير المنظمة باي حال من الاحوال موجودا لدى المرأة الريفية واقتصر فقط على النساء في الحضريات او في المدن (زاده وآخرون، د.ت، ١٨٠–١٨٢).

السيدة فاطمة عليها السلام والذي يوافق يوم العشرين من جمادى الاخرة يوما وطنيا للمرأة الإيرانية، بديلا عن يوم المرأة العالمي (Price, 2001).

عززت الحكومة الإيرانية ابان الحرب العراقية – الإيرانية من ترسيخ وتعزيز سياسة اسلمة الدولة والمجتمع في إيران بدأ من عام ١٩٨١، وكان من ضمنها فرض تطبيق تعاليم النظام الاسلامي على المرأة، وتم إلغاء جزء كبير من الإصلاحات القانونية التي كانت قد صدرت قبل الثورة. على الرغم من ذلك، استمرت الدولة في تحديد ودراسة المشاكل التي تواجه المرأة عن طريق المنظمات النسائية التي كانت تعمل من قبل النساء المرتبطات بالنخبة السياسية المرتبطة بالنظام الاسلامي. كثير من النساء اللاتي عاصرن اصلاحات وقوانين الشاه لا سيما المتعلقة بشؤون المرأة اعتقدن في بداية الثورة أن وضع المرأة في ظل دولة إسلامية سوف يتحسن تلقائياً، لكن وبحسب اعتقادهن أصبن بخيبة امل نتيجة القرارات التي اتخذت تجاه المرأة بعد الثورة. لكن بالرغم من ذلك كانت تلك القرارات حافزاً لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ولا سيما بالنسبة للعوام من النساء، اللاتي كن يعدن السياسة بعيدة عن توجهاتهن. وفي الوقت نفسه وبسبب ظروف الحرب، وما صاحب ذلك من تضخم في الأسعار، دخلت النساء ايضاً سوق العمل، وكان خطاب الدولة الاسلامي والاخلاقي والحجاب الإجباري دافعاً للكثير من الاسر للعمل، وداعما لنشاط المرأة خارج المنزل، ولم يعد هناك اسباب موجبة تمنع خروج النساء للدراسة والعمل (Hosseini, 1999).

ودعما من الدولة ومن اجل حضور اوسع للمرأة وفقا لتعاليم الدين الاسلامي ومبادئ الثورة، تم تأسيس المجلس الثقافي – الاجتماعي للمرأة عام ١٩٨٧[١]، وبدأ عمل المجلس في شهر اب/ اغسطس عام ١٩٨٨ ويتبع في ادارته للمجلس الاعلى للثورة الثقافية [٢]، ويعد الاول من نوعه في مجال وضع

---

(١) "يتكون المجلس من ممثلي عن رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية ورئيس مجلس الشورى الإسلامي والمجلس الاعلى للثورة الثقافية، وكذلك ممثلين عن وزارات العلوم والابحاث والتقنية والثقافة والارشاد الإسلامي، والشؤون الخارجية والتربية والتعليم، والصحة والعلاج والتأهيل الطبي، والعمل والشؤون الاجتماعية والداخلية، ومنظمة التبليغ الإسلامي، ومؤسسة اذاعة وتلفزة الجمهورية الإسلامية، ومنظمة التربية البدنية، ورابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، وجامعة الزهراء، والجامعة الإسلامية الحرة، وقوة المقاومة التعبوية، وجهاز تمثيل قائد الثورة في الجامعات، ومركز ادارة الحوزة الخارجية والتربية من قبل المجلس الاعلى للثورة الثقافية". استطاع المجلس بكونه مركزا للتخطيط في شؤون المرأة حتى الان ان يضع سياسات تم المصادقة على معظمها من قبل المجلس الاعلى للثورة الثقافي (موقع رواق الحجاج، ٢٠٢٢).

(٢) تاسس المجلس في شهر كانون الاول / ديسمبر عام ١٩٨٤، وكان هدفه وضع ورسم السياسات الثقافية والتعليمية للبلاد وفق المنهج الإسلامي للثورة الإيرانية، والحد من التاثيرات الخارجية، يتألف من رؤساء السلطات الثلاث (رئيس الجمهورية

السياسات والبرامج المتعلقة بشؤون المرأة. ومن مهامه تنسيق انشطة المراكز والمنظمات الناشطة في المجالين الثقافي والاجتماعي للمرأة، ووضع السياسات اللازمة لتقوية كيان الاسرة وتسهيل مهمة تشكيلها والدفاع عنها. وتقديم المقترحات الخاصة بإجراء التحقيقات والدراسات الثقافية والاجتماعية المتعلقة بقضايا المرأة، وتنسيق البرامج البحثية، فضلا عن اعداد الخطط والمشاريع للارتقاء بمستوى الوعي الاجتماعي ومحو الامية ودراسة السياسات والاساليب المناسبة في مجالات التربية والتعليم والدراسات العليا المتعلقة بالمرأة. الى جانب وضع السياسات اللازمة لتوفير الاستفادة المثلى للفتيات والسيدات من اوقات الفراغ. والتخطيط لتوسيع العلاقات الثقافية للنساء مع المجتمعات النسوية في الدول الاخرى لا سيما الدول الاسلامية منها (موقع رواق الحجاج، ٢٠٢٢).

ثانيا عهد الرئيس علي أكبر هاشمي رافسنجاني ١٩٨٩-١٩٩٧:

مع نهاية الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٨ وتولي علي أكبر هاشمي رافسنجاني رئاسة الجمهورية الإيرانية عام ١٩٨٩، بدا عهد جديد من إعادة الإعمار، وظهرت صحافة جديد مستقلة حملت انتقادات للحكومة والسياسات الرسمية. وبدأت النقاشات حول المرأة وحقوقها تظهر من جديد بعد ان منعت في وقت مبكر من الثورة، ولكن هذه المرة في شكل وإطار إسلامي، وكشفت هذه النقاشات التي نشرت في الصحافة، عن معارضة متزايدة مهدت الطريق للتحول في الخطابات الرسمية المتعلقة بالمرأة، وسن تشريعات لمواجهة عدم المساواة في حقوق المرأة الشرعية. وقد ظهر التحول في عدد من التشريعات والسياسات، اذ تمت إزالة العديد من القيود السابقة في مجالات الدراسة التي يمكن للنساء دخولها، وأصبح تنظيم الأسرة ووسائلها متاحة عام ١٩٨٨، وفي عام ١٩٨٩ تقلصت القيود المفروضة على دخول المرأة إلى التعليم العالي، وتم انتخاب تسع نساء في مجلس الشورى الاسلامي عام ١٩٩٢، وفي العام ذاته تم تعديل قوانين الطلاق للحد من حق الرجل في الطلاق وتعويض المرأة عن ذلك، وتم تعيين المرأة كقاضية استشارية، وتم تعديل العديد من القرارات التي اتخذت في السنوات الاولى من الثورة فيما يتعلق بالمرأة باستثناء الحجاب. ثم صدرت صحيفة المرأة مطلع عام ١٩٩٢ وهي مجلة نسائية ترأست تحريرها شهلا شيركت[١] كان ظهورها بمثابة بداية مرحلة جديدة ركزت على مطالب المرأة بحقوقها[١]، بمعنى أن النساء بدأن يتحدثن عن أنفسهن ويتعرفن على مطالبهن (Hosseini, 1999).

ورئيس مجلس الشورى الإسلامي ورئيس السلطة القضائية) ووزراء ورؤساء كافة الاجهزة الثقافية في البلاد. وان القرارات التي يصادق عليها هذا المجلس تعد لازمة التنفيذ لدى الاجهزة المعنية (موقع رواق الحجاج، ٢٠٢٢).

(١) مؤسسة ومحررة صحيفة المرأة، من بين الناشطات اللاتي لعبن دورًا هاماً في أسلمة الصحافة النسائية في السنوات الأولى للجمهورية الإسلامية، وظلت محررة في هذه الصحيفة حتى عام ١٩٩١، عندما غادرتها بسبب الخلافات التي لم يتم حلها حول الطرق التي يتم بها معالجة قضايا المرأة، صدر العدد الاول بعد سبعة أشهر في شباط/ فبراير ١٩٩٢.

خفف الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني تدريجياً القيود الاجتماعية المفروضة على النساء، ولم تتعرض النساء الى مضايقات في الشوارع. واستفادت المرأة الإيرانية في عهد رافسنجاني من عدد من التغييرات الطفيفة في قانون الأحوال الشخصية، وتمكنت من المشاركة في المسابقات الرياضية الدولية. وارتفعت اعدادهن في المدارس والجامعات. وأصبحت المرأة محورا هاما بالنسبة الى سياسات الرئيس هاشمي رافسنجاني، لقد صوتت النساء والمطالبين بالإصلاح بأعداد كبيرة لصالح أكبر هاشمي رفسنجاني في انتخابات الرئاسة الإيرانية عامي ١٩٨٩، ١٩٩٣، وأطلق برنامجاً للتخطيط الاسري للحد من معدل النمو السكاني السريع، حيث انخفض المعدل السنوي للزيادة الطبيعية للسكان من ٣.٢٪ في أوائل الثمانينيات إلى ١.٨٪ في عام ٢٠٠٦ (Hanna, 2020).

في عهد الرئيس هاشمي رافسنجاني ايضا وضمن سياساته الاصلاحية واهتمامه بشؤون المرأة، تم تأسيس مكتب شؤون المرأة عام ١٩٩١(اطلق عليه تسمية مكتب شؤون السيدات ايضا) (موقع رواق الحجاج، ٢٠٢٢)، لإنجاز وتنظيم الفعاليات والانشطة التي تهتم بقضايا المرأة في المجتمع، ومعالجة المشاكل التي تواجه المرأة الإيرانية،، واقتراح الحلول المناسبة لتحسين مكانة المرأة وموقعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي والوظيفي (Sedghi, 2007, 44). في عام ١٩٩٨ تغير اسم مكتب شؤون السيدات الى مركز شؤون مشاركة المرأة والاسرة استنادا الى قرار صدر عن رئاسة الجمهورية)"،وتركزت اهداف مركز شؤون المرأة والاسرة في الاتي (موقع رواق الحجاج، ٢٠٢٢):

١- رفع مستوى مشاركة المرأة في المجتمع والاسرة من خلال تقديم الدراسات العلمية والموضوعية حول المرأة واقتراح الحلول المستخرجة الى مجلس الوزراء ومجلس الشورى الاسلامي والمجلس الثقافي والاجتماعي للمرأة وسائر المرجعيات النسوية الاخرى لوضع القوانين والتشريعيات واتخاذ السياسات.

٢- تعميق الرؤى والمواقف فيما يتعلق بقضايا المرأة على ضوء المعرفة الدقيقة بالوضع القائم والتأسيس لظروف ترتقي بحياة ودورها في المجتمع والاسرة.

٣- تحصين بناء الاسرة التي تمثل البيئة الافضل لتربية الافراد وحفظ سلامة اخلاق المجتمع.

(١) دعت الصحيفة المرأة إلى أخذ الشرعية من الإسلام، واهمية التعاون بين النساء الإيرانيات من اجل الدفاع عن حقوق المرأة. ولا يوجد تناقض بين السعي من أجل حقوق المرأة والالتزام بمبادئ وتعاليم الإسلام. وسعت الصحيفة الى معالجة قضايا المرأة في سياق الإسلام. وبعض المقالات كتبها عدد من العلماء بلغة الفقه الإسلامي وطريقته في الحوار والمناقشة، وبذلك نجحت الصحيفة بإضفاء الطابع الإسلامي على مفاهيم مثل شرعية اختيارات النساء ومطالبهن بالمعاملة المتساوية، وأصبحت أيضًا منتدى ساهمت فيه النساء ذات التوجهات الإسلامية والنساء العلمانيات (عمراني، د.ت، ٣٣١-٣٣٣).

٤- تقديم نموذج للمرأة المسلمة كمظهر للتحرر والفكر الحر والعفاف والورع والتأثير على عملية صياغة القرارات السياسية والاجتماعية والثقافية وتعزيز دور المرأة في الادارة والتربية على الصعيدين الوطني والدولي.

٥-تحري جذور المشاكل التي تواجهها المرأة في المجتمع وفي بيئة الاسرة والعمل ومتابعة الاجراءات الخاصة بتعديل القوانين الموجودة او وضع القوانين المطلوبة لحل تلك المشاكل".

وكان المجلس بمثابة آلية جديدة لتعزيز ادماج المرأة في الفضاء العام للمجتمع. اذ بدأت المزيد من النساء في دخول سوق العمل والمدارس والكليات. واكتسب التعليم الجامعي مكانة بارزة في مناقشات اعضاء مجلس الشورى في إيران في قاعات المجلس وغيرها من المؤسسات السياسية والتعليمية الرئيسة. ومع مطلع التسعينيات، فرضت الضرورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى حد ما من التفسيرات الايديولوجية والقانونية والدينية الصارمة لعمل المرأة ومكانتها في المجتمع، وأدى هذا التحول إلى زيادة نسبية في عمل المرأة لحسابها الخاص، ومشاركتها في السوق والتحصيل العلمي (Sedghi, 2007, 228).

وأدخلت الحكومة كذلك في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ بعض الإصلاحات والتعديلات على قانون الطلاق، شمل هذا الإصلاح عقود الزواج، اذ نص القانون على شروط منها، الحق في العمل والإقامة والطلاق وأجر الأعمال المنزلية التي يجب دفعها للمرأة في حالة الطلاق. وتقرر الاحتفال بيوم المرأة الإيرانية على غرار الاحتفال بيوم المرأة العالمي لتعبئة النساء لمساندة الدولة، وتم تنظيم عرض أزياء لعرض الملابس الإسلامية عام ١٩٩٣ (Obalı, 2016, 5). وفي شهر نيسان/ ابريل ١٩٩٤، أقر المجلس مشروع قانون يسمح للمرأة بأن تصبح مستشارة قانونية في محاكم الأسرة ومحاكم القضاء الإداري (Arikan, n.d., 19). وفي السنة ذاتها، ألغيت المحاكم المدنية ما بعد الثورة وتم دمج قضايا الأسرة بما في ذلك قضايا الطلاق، وحضانة الأطفال مع المسائل المدنية الأخرى في محاكم خاصة تهتم بشؤون الاسرة، وقرر مجلس الشورى أن يكون للمحاكم الجديدة ولاية قضائية حصرية على مسائل قانون الأسرة (Hejazi, n.d., 18).

بعد نهاية الحرب مع العراق ونتيجة زيادة نسبة الطالبات المتفوقات واللاتي حصلن على معدلات مرتفعة في الامتحانات العامة، تم السماح لهن بالتقديم ودخول كليات الطب والتخصص بطب النساء والتوليد والذي كان حصرا للرجال في المرحلة السابقة، فضلا عن طب الأطفال وطب الأسنان وطب الأسرة، كما تم السماح لهن بدخول المجالات الفنية والعلمية والمدارس المهنية. وفي عام ١٩٩٤ سمح للمرأة بدخول كافة مجالات الدراسة. وعام ١٩٩٦ ارتفع معدل معرفة القراءة والكتابة بين الفتيات بنسبة ٤٢.٥%، مع بقاء مراقبة ومتابعة الالتزام بالحجاب والزي الاسلامي (Sedghi, 2007, 234). ومنذ

نهاية التسعينيات وبناءً على إحصائيات رسمية شكلت النساء أكثر من ٦٥% من الملتحقين بالجامعات، وقد أدى ذلك بدوره إلى زيادة توظيف النساء، حيث بلغت نسبة النساء اكثر من ٣٠% من الأطباء، و ٦٠ % من موظفي الخدمة المدنية، و ٨٠ % من المعلمين، وتحسن وضع المرأة بشكل تدريجي و بشكل كبير في كثير من المناطق، وهذا يرجع بشكل رئيس إلى ارتفاع نسبة تعليم المرأة (Sedghi, 2007, 42).

ساهمت الإصلاحات السياسية والاقتصادية ومرونة النظام في التعامل مع قضايا المرأة، في حث المرأة على الانضمام إلى سوق العمل على مستوى البلاد. وزادت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، ومع ازدياد التحضر والهجرة إلى المدن وزيادة فرص التعليم في المناطق الريفية، انخفضت نسبة عمالة المرأة الريفية. ففي عام ١٩٩٦ كانت المرأة الإيرانية قد عملت في العديد من المهن العامة. اذ تركزت عمالة المرأة في المدن والمناطق الحضرية في الخدمات، وكان نسبة عمالة المرأة في المناطق الحضرية عام ١٩٩٦ تبلغ ٢١.٢%في الصناعة و٧٣.٦ % في الخدمات، و٢.١ % في الزراعة. وكانت المهن الاقرب الى المرأة وتتناسب مع وضعها الاجتماعي وأكثر ثباتاً في قطاعات ومؤسسات الدولة لا سيما في مجال التعليم، اذ كانت الحكومة هي رب العمل الرئيس، وتوظيف النساء في قطاع الدولة نما من ٣٠ % عام ١٩٧٦ إلى ٤٢ % عام ١٩٨٦ وإلى ٦٠ % عام ١٩٩٦، فضلا عن ان عدد من النساء وصلن إلى قاعات المجالس التشريعية كمشرعات وموظفات في الوزارات، ودخلت العديد منهن الوظائف العامة كالخدمات المتعلقة بالصحة والمؤسسات التعليمية كالمدارس والجامعات وفصول محو الأمية والمدارس الدينية، ولا سيما بعد الفصل بين الجنسين. مشاركة المرأة في القوى العاملة ارتفعت من(٤٨٩)الف عام ١٩٧٦ إلى(٧٤١)عام ١٩٨٦ إلى (١.١)مليون عام ١٩٩٦.وارتفاع نسبة النساء في التعليم، كان حافزا لزيادة نسبة الفتيات المتعلمات من ١٤.٨٥ % عام ١٩٧٦ إلى ١٦.٥٨ % عام ١٩٨٦ إلى٢٦.٦% عام ١٩٩٦ (Sedghi, 2007, 233–235).

شجعت الاجراءات التي اتخذها علي أكبر هاشمي رافسنجاني النساء على القيام بدور أكبر في الحياة السياسية، ومن بين النساء الناشطات سياسيًا كانت فايزة هاشمي [١] وأعظم طالقاني [١] وكان لهن

(١) فايزة هاشمي هي الابنة الكبرى للرئيس السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني، ومؤسسة ورئيسة مجلس التضامن الرياضي للدول الإسلامية وعضو في المجلس الأعلى للرياضة النسائية في الجمهورية الإسلامية. في شباط/فبراير ١٩٩٣، نظمت أول ألعاب التضامن الرياضي للمرأة في البلدان الإسلامية التي أقيمت في إيران. وانتخبت لعضوية مجلس الشورى الإسلامي عن العاصمة طهران عام ١٩٩٦، وعملت لدورة واحدة في المجلس الخامس. ناشدت وطالبت بحقوق المرأة ونادت بتخفيف القيود المفروضة على النساء. عندما كانت في منصبها، أسست أول صحيفة يومية نسائية، باسم المرأة، وترأستها عام ١٩٩٨. أمرت السلطات بإغلاق الصحيفة عام ١٩٩٩. دعمت فائزة هاشمي المرشح الإصلاحي مير حسين موسوي في انتخابات

أهمية ودور في الدفاع عن قضية المرأة في مجلس الشورى الاسلامي. وابان الانتخابات التشريعية التي جرت في ٨ نيسان/ابريل عام ١٩٩٦، تم انتخاب عشرة نساء في مجلس الشورى الاسلامي (Sedghi, 2007, 44). وارتبط الإصلاح السياسي بالنسبة للمرأة ارتباطاً مباشراً بالحركة الإسلامية النسوية الإيرانية من خلال عدد من النساء السياسيات أو ممن كن مرتبطات مباشرة بالبرلمان أو أثرن في السياسة من خلال الأنشطة التي قمنا بها مثل زهرة رهنورد، وشهلا شركت، فايزة هاشمي رفسنجاني، وجميلة كديور وغيرهن (Hejazi, n.d., 17).

الخاتمة

منذ قيام الثورة الاسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، شهدت إيران تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية اساسية هامة، انعكست على الواقع الاجتماعي للبلاد، وكان لها تأثير مباشر في واقع حياة المرأة الإيرانية والقت بظلالها على احوالها، وكانت جزء من اهتمام الثورة الاسلامية، واولت المرأة رعاية لا سيما وفق النظام والشرع الاسلامي، وفقا لذلك كانت كافة القرارات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة بعد الثورة لا سيما المتعلقة بالمرأة، نابعة من الشريعة الاسلامية ووفق منظور ورؤى ومبادئ الثورة الاسلامية الإيرانية.

اتخذت قيادة الثورة العديد من القرارات، وتضمن الدستور الإيراني كذلك على عدد من البنود، وشرّع مجلس الشورى الاسلامي الكثير من القوانين، التي اولات اهتماماً خاصاً بالمرأة الإيرانية، وحددت من

٢٠٠٩ .تم القبض عليها بعد إلقاء كلمة أمام تجمع للمعارضة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ ومنعت بعد ذلك من مغادرة البلاد .تم القبض على الهاشمي ثلاث مرات بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٧. في عام ٢٠١٢، حُكم عليها بالسجن ستة أشهر بتهمة "نشر دعاية ضد النظام ."في عام ٢٠١٧، حُكم عليها بالسجن ستة أشهر أخرى بنفس التهمة (Arikan, n.d., 19).

(١) أعظم طالقاني إصلاحية عملت كعضو في البرلمان في المجلس الأول عن مدينة طهران من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ونشرت كتاب دافعت فيه عن حقوق المرأة وعدته شرط أساسي في تحقيق العدالة الاجتماعية. واكدت بأن مشاكل المرأة نشأت بسبب إلغاء قانون حماية الأسرة لعام ١٩٦٧، والقانون المدني الجديد الذي أدخلته الحكومة الإسلامية منح الرجال الأفضلية على النساء في أمور مثل الزواج والطلاق وحقوق الحضانة.. وكانت واحدة من أول أربع نساء تم انتخابهن في المجلس التشريعي .عندما كانت في منصبها، أسست جمعية النساء المسلمات ونشرت مجلة أسبوعية عن حقوق المرأة .تم تسجيلها كمرشحة رئاسية خمس مرات (في أعوام ١٩٩٧ و٢٠٠١ و٢٠٠٥ و٢٠٠٩ و٢٠١٧) لكن مجلس صيانة الدستور رفضها. في عام ٢٠٠٩، انتقدت حملة الحكومة ضد الحركة الخضراء المعارضة في رسالة إلى المرشد الأعلى علي خامنئي .توفيت في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٩، عن عمر يناهز ٧٦ عامًا بعد دخولها مستشفى بارس بسبب اضطراب في الدماغ (Arikan, n.d., 19).

خلالها حقوقها وواجباتها بشكل ينسجم مع الدين الاسلامي ولا يخالف مبادئ الثورة الاسلامية، وكان في مقدمة هذه القرارات والقوانين، الغاء قانون حماية الاسرة الذي تم اقراره في عهد الشاه محمد رضا بهلوي عام ١٩٦٧، والزام المرأة الإيرانية بارتداء الحجاب، وتشجيعها على البقاء في البيت، ورعاية الاسرة، والسماح بتعدد الزوجات، واعادة النظر بسن الزواج للفتيات والفتيان، وتطبيق احكام الشرع الاسلامي في الزواج والطلاق، والمعاملات، والعقوبات، والسفر، والعمل وغير ذلك، علاوة على دعم وتشجيع تعليم الفتيات ورفع مستوهن العلمي والمعرفي، وتعزيز دورهن الاجتماعي، وكان لتلك القرارات اثرها المباشر في احوال المرأة الإيرانية طوال مدة البحث التي تزيد على ربع قرن من عمر الثورة الإيرانية، اذ تحسن وضع المرأة في إيران بشكل نسبي في العديد من المجالات كالتعليم ومحو الأمية والقوى العاملة والعمر والمجتمع والمستوى الثقافي، وازدادت اعداد النساء في مجلس الشورى الاسلامي والمجالس البلدية بشكل عام، لكن المكاسب بالنسبة للمرأة الإيرانية كانت متفاوتة، ولم تصل مرحلة طموحات المرأة في إيران، فما زالت اعداد النساء قليلة في المناصب الحكومية العليا والوظائف الإدارية.

الاستنتاجات

*بالرغم من سياسات النظام الاسلامي بعد عام ١٩٧٩، التي فرضت تطبيق الشريعة الاسلامية في جوانب الحياة كافة، وشكلت في العديد من جوانبها ضغطا على المرأة الإيرانية مقارنة بالمرحلة التي سبقت الثورة، لم يمنع ذلك من ظهور معارضة نسائية في إيران، اذ حاولت العديد من الناشطات العمل من اجل الحصول على حقوق المرأة الإيرانية في مختلف المجالات ولا سيما السياسية منها، وطالبن بالمساواة الاجتماعية،

*برزت العديد من اسماء الناشطات اللاتي تولين قيادة الحركة النسائية في إيران بعد قيام الثورة الإيرانية، والدفاع عن حقوق المرأة الإيرانية، امثال شهلا شيركت، وفائزة هاشمي رافسنجاني، وشيرين عبادي، وأعظم طالقاني وغيرهن.

*تفاوتت المطالبة بحقوق المرأة والدفاع عنها خلال المدة ١٩٧٩-١٩٩٧، ففي الوقت الذي شهد العقد الاول فرض الالتزام بأحكام الشرع الاسلامي ومبادئ الثورة الاسلامية، كان دور المرأة في المجتمع ومشاركتها السياسية محدودة. بينما شهد عهد الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني مجالاً اوسع في الحرية والمطالبة بحقوق المرأة، وتحقيق مزيد من المكاسب بالنسبة للمرأة الإيرانية.

* شهدت احوال المرأة في إيران تطورا وتحسنا ابان مدة حكم الرئيس علي أكبر هاشمي رافسنجاني، سواء على المستوى التعليمي والثقافي والاجتماعي والصحي والقوى العاملة وحتى في المجال السياسي، مقارنة بالعقد الاول من عمر الثورة الإيرانية التي شهدت الالتزام الشديد بتعاليم ومبادئ الثورة الاسلامية الإيرانية، التي حدت من حرية المرأة ومطالباتها بحقوقها السياسية والاجتماعية.

الملاحق

التعليم:

- تضاعف تعليم الإناث من ٢٤ % عام ١٩٧٦ إلى ما يقارب ٦٨ % عام ١٩٩٧ .
- ارتفعت نسبة الإناث اللاتي أنهين تعليمهن الابتدائي من ٣٦ % عام ١٩٧١ إلى ما يقارب ٨٥ % عام ١٩٩٧.
- ارتفعت نسبة الإناث في التعليم العالي من ٣% عام ١٩٧٨ إلى ١٨ % عام ١٩٩٧.

معدل الالمام بالقراءة والكتابة لدى الاناث البالغات ١٩٧٦–١٩٩٧

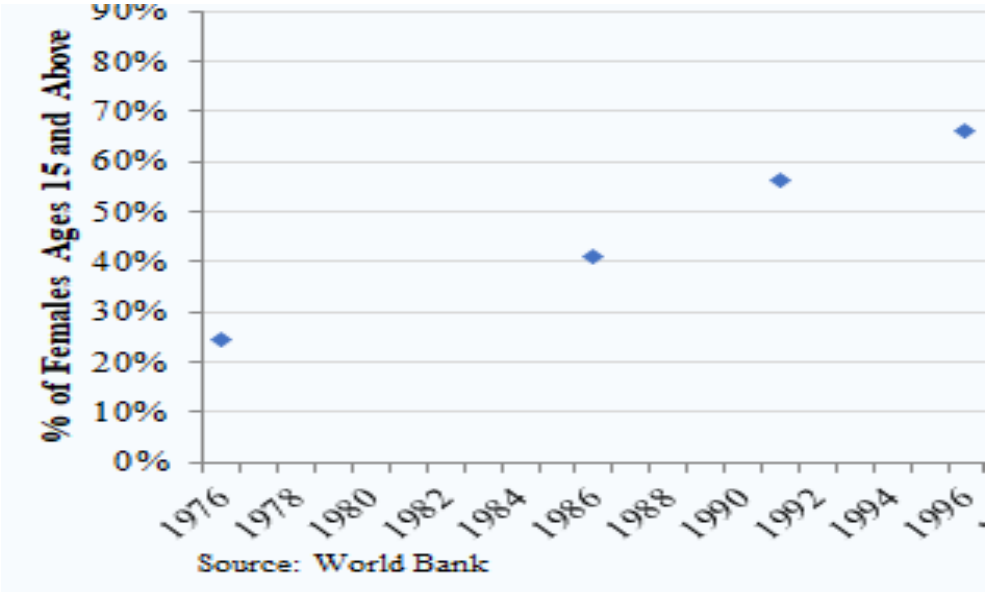

معدل اتمام الاناث للمرحلة الابتدائية ١٩٩٠-١٩٩٧

معدل اتمام المرحلة الاعدادية ١٩٩٠-١٩٩٧

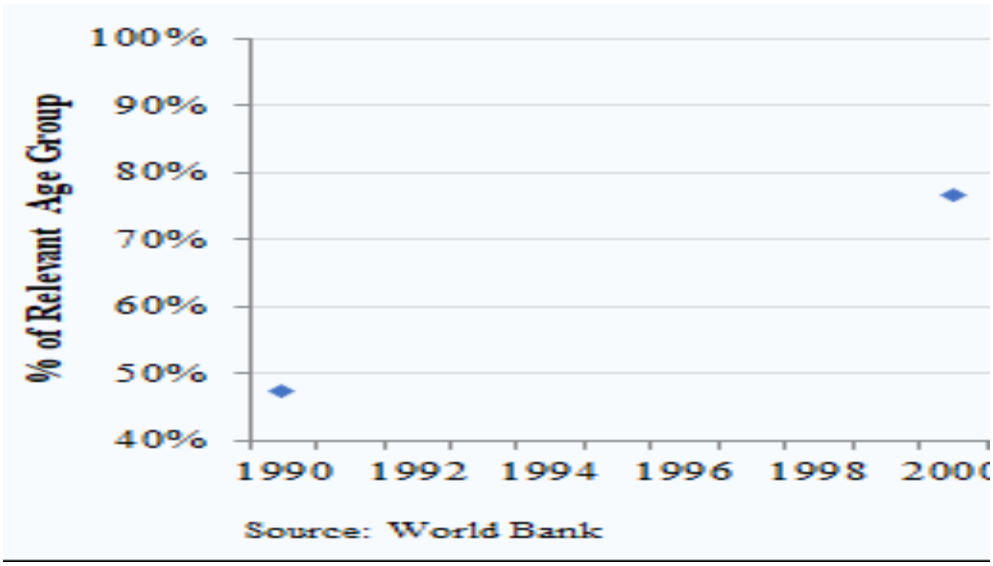

نسبة التحاق الاناث بالتعليم العالي ١٩٧١-١٩٩٧

الوظائف: تضاعفت نسبة النساء في سوق العمل من ١١ % عام ١٩٩٠ إلى ١٣ % عام ١٩٩٧.

نسبة الاناث في القوى العاملة ١٩٩٠-١٩٩٧

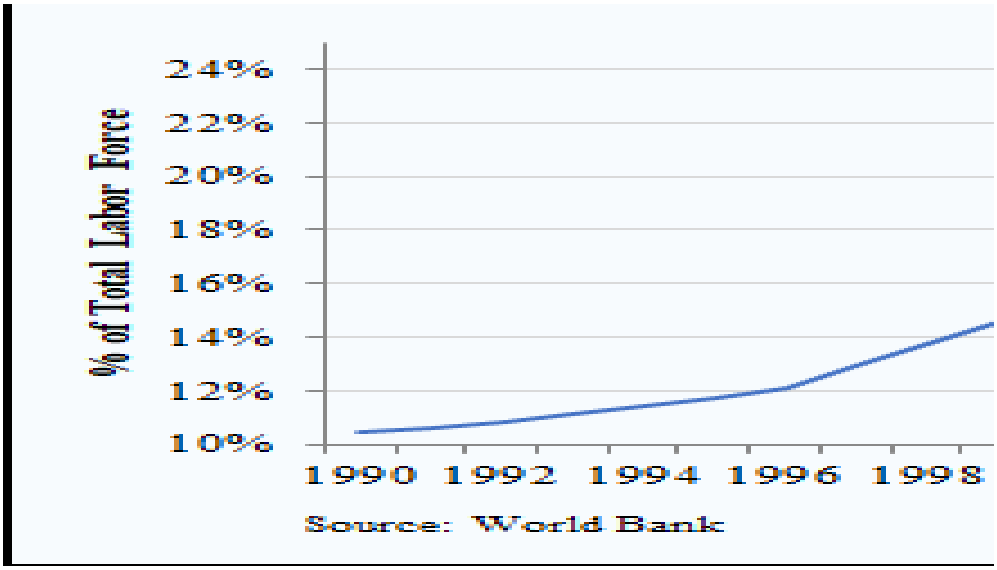

الأطفال والاسرة:

*انخفض متوسط عدد المواليد لكل امرأة من أكثر من ستة عام ١٩٧٨ إلى أقل من اثنين عام ٢٠٠١.

*انخفض معدل وفيات الأمهات بشكل ملحوظ من ٢٧٥ حالة وفاة (لكل ١٠٠،٠٠٠ امرأة) عام ١٩٧٥ إلى ١٥٠ حالة وفاة عام ١٩٩٠ واستمر الانخفاض عام ١٩٩٧.

الولادات لكل امرأة ١٩٦٠-١٩٩٧

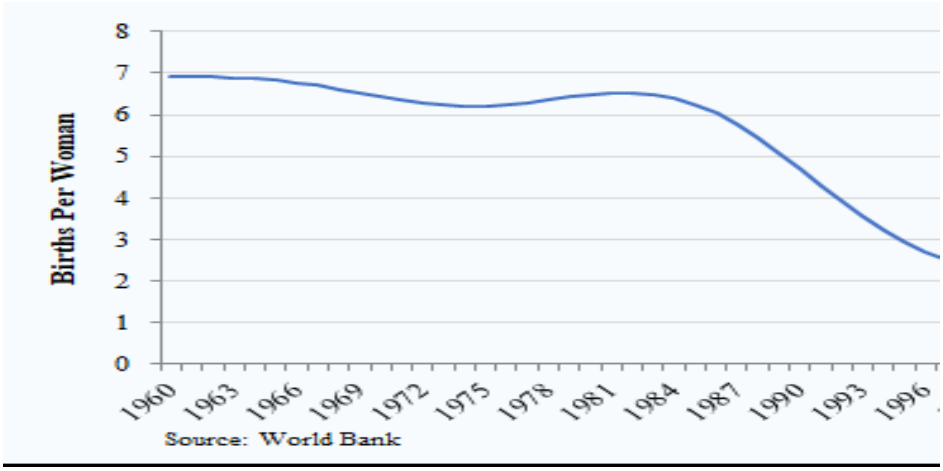

الزواج والطلاق

ارتفع متوسط سن الزواج للإناث من ١٩.٧ عام ١٩٧٧ إلى ٢٣.٥ سنة عام ١٩٩٧ .

- خفضت الحكومة الإيرانية سن زواج النساء من ١٨ إلى ١٣ عام ١٩٧٩ ثم إلى تسعة أعوام ١٩٨٢ وفي عام ٢٠٠٢ رفع مجلس الشورى سن الزواج مرة أخرى إلى ١٣ للفتيات وإلى ١٥ للفتيان.
- ارتفع معدل الطلاق بأكثر من خمسة أضعاف من أقل من طلاق واحد لكل ١٠٠٠ شخص في عام ١٩٧٨ إلى أكثر من طلاقين لكل ١٠٠٠ شخص عام ٢٠٠٥.

متوسط سن الزواج للمرأة ١٩٧١–١٩٩٧

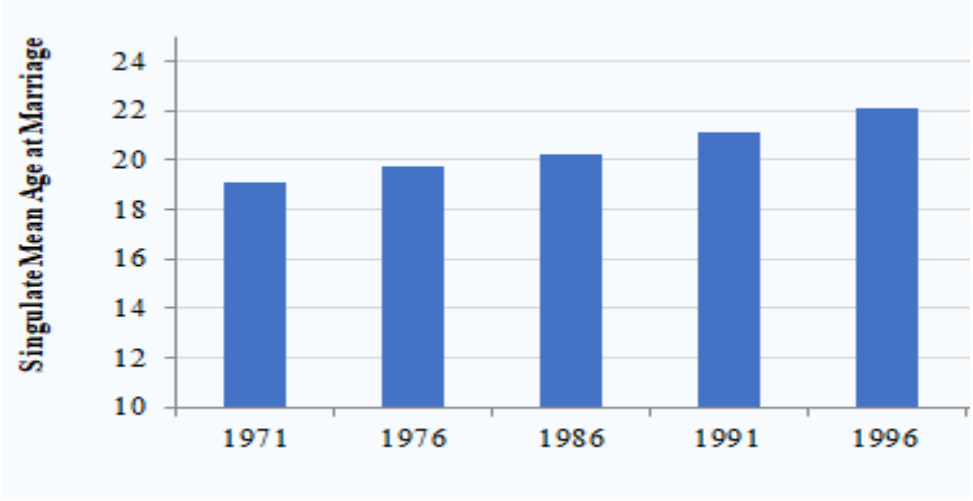

معدل الطلاق ١٩٧٨–١٩٩٧

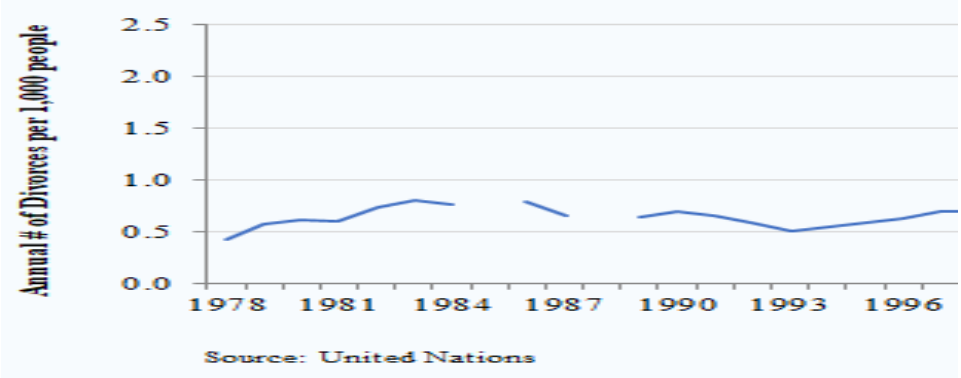

العمر:

- زاد متوسط العمر المتوقع للإناث من ٥٨ عامًا في عام ١٩٧٩ إلى ما يقرب من ٧٠ عام ١٩٩٧.
- انخفض معدل وفيات الإناث والذي يشمل الحالات الطبية والوفيات العرضية من ٢٦٧ حالة وفاة (لكل ١٠٠٠ بالغ) عام ١٩٧٨ إلى ١٥٠ حالة وفاة عام ١٩٩٧.

متوسط عمر الاناث المتوقع عند الولادة ١٩٦٠-١٩٩٧

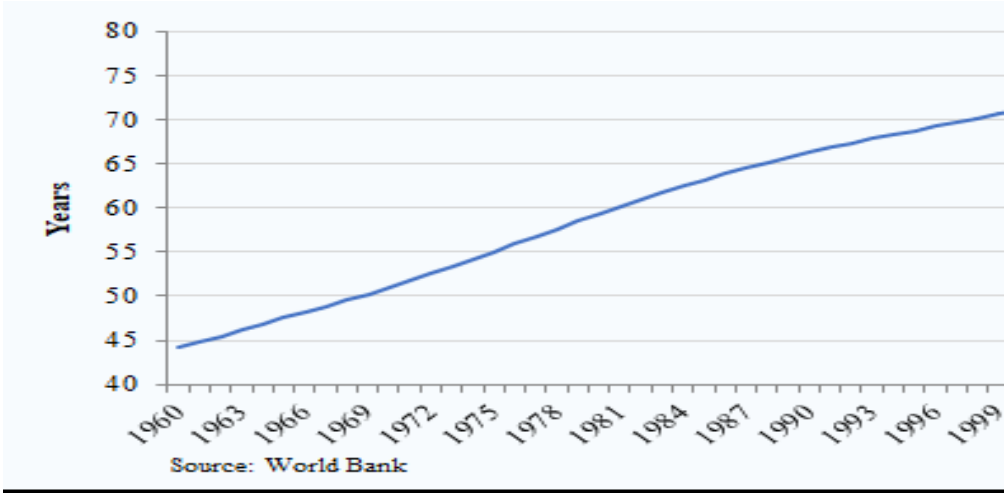

معدل وفيات الاناث البالغات ١٩٦٠- ١٩٩٧

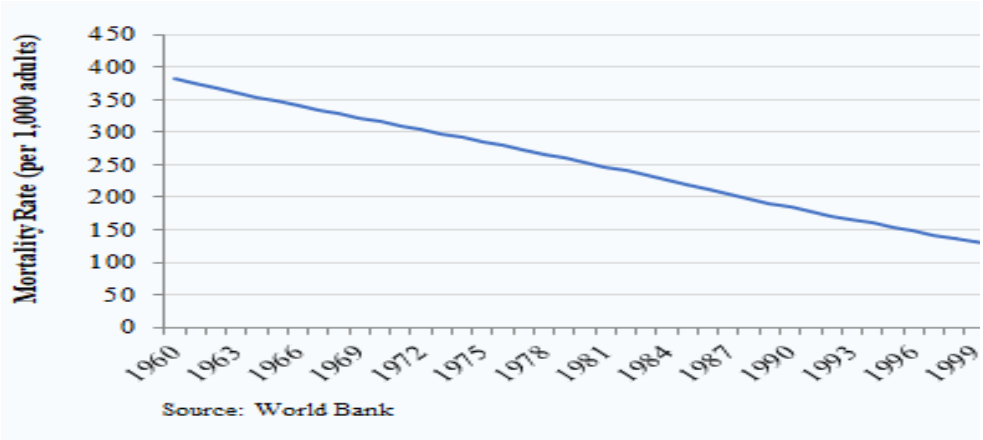

جميع الاشكال اعلاه بتصرف من الباحث نقلا عن: (Nada, 2020)

عدد مقاعد النساء في البرلمان ١٩٧٨-١٩٩٧

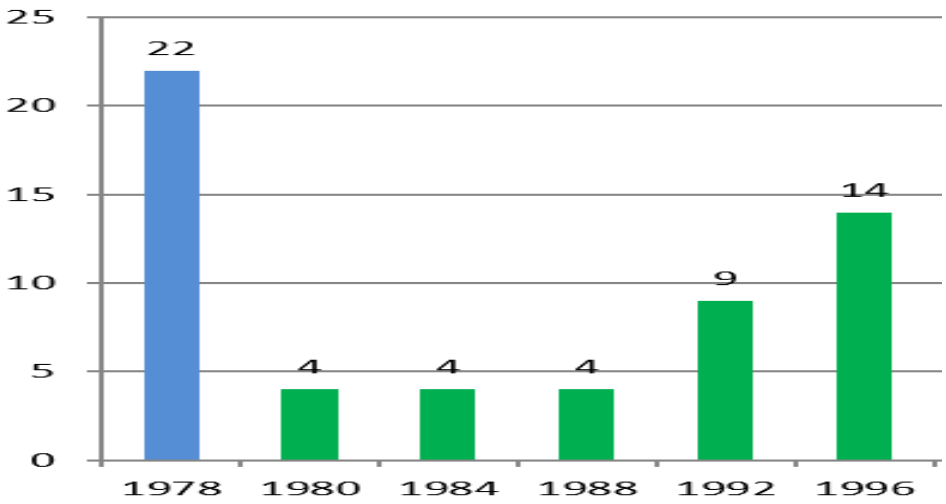

عدد مقاعد النساء مقابل الرجال ١٩٨٠-١٩٩٧

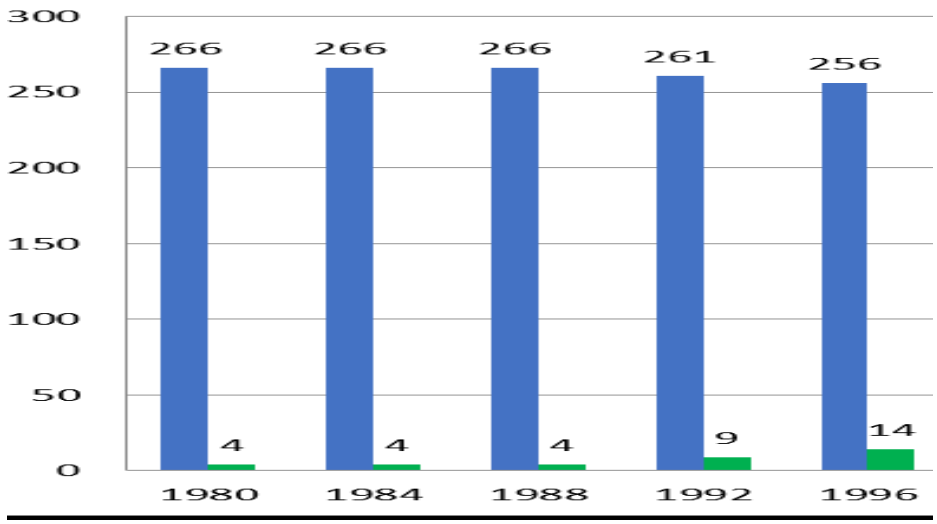

الشكلين اعلاه بتصرف من الباحث نقلا عن (Hanna, 2021)

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

إبراهيميان، ا. (٢٠١٤). *تاريخ إيران الحديثة* (م. صبحي (مترجم)). عالم المعرفة.

البديري، خ. (٢٠١٥). *موسوعة الشخصيات الإيرانية في العهدين القاجاري والبهلوي ١٧٩٦-١٩٧٩*. العارف للمطبوعات.

الخولي، أ. (٢٠١١). *الدور الاجتماعي وأثره في تاريخ إيران ١٩٠٠-٢٠٠٠*. دار النهضة العربية.

الدستور الإيراني. (د.ت.).

العبيدي، م. ع. ي. (٢٠٢١). التطورات المعاصرة في المجتمع الإيراني: دراسة تاريخية. *مجلة دراسات إقليمية*، ٥٠. https://regs.mosuljournals.com/pdf_169659_84fb05eb9c135af105a1763117981717.htm.

الفياض، م. ع.، ومجيد، ن. م. ع. (٢٠١٧). وضع المرأة الإيرانية ومشاركتها في الحياة العامة والتطورات السياسية ١٩٦٣-١٩٧٠. *مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية*، ١١(٢٠).

زاده، إ. م.، إدريسي، ط.، وپور، ف. ح. (د.ت.). عملكرد سازمان زنان إيران: مطالعه موردى استان بوشهر ١٣٢٥-١٣٥٧. *فصلنامه علمي تاريخ نامه بعد از إسلام*، ١١(٢٢).

عمراني، ش. (د.ت.). *زنان تأثيرگذار إيران*. إيران واير. https://static.prod.iranwire.com/pdfcomponent/Influential_Iranian_Women_-_Digital_Version-Finale_upuw.pdf.

مجموعة مؤلفين. (١٩٨٩). *الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة*. الندوة العالمية للشباب الإسلامي.

مركز البحوث والدراسات. (١٩٨٥). الشخصيات. *الموسوعة الإيرانية المعاصرة*.

موقع رواق الحجاج. (٢٥ أيار ٢٠٢٢). *مكانة المرأة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية*. http://www.hajij.com/ar/women-in-iran.

المصادر العربية المترجمة إلى اللغة الإنكليزية:

Abrahamian, E. (2014). *A History of Modern Iran* (M. Sobhi (Trans.)). Alam Al-Ma'rifah.

Al-Badiri, Kh. (2015). Encyclopedia of Iranian Personalities in the Qajar and Pahlavi Eras 1796-1979. Al-Aref Publications.

Al-Khouli, A. (2011). The Social Role and its Impact on the History of Iran 1900-2000. Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

The Iranian Constitution. (n.d.).

Al-Obeidi, M. A. Y. (2021). Contemporary Developments in Iranian Society: A Historical Study. *Journal of Regional Studies*, 50. https://regs.mosuljournals.com/pdf_169659_84fb05eb9c135af105a1763117981717.htm.

Al-Fayyadh, M. A., & Majid, N. M. A. (2017). The Status of Iranian Women and their Participation in Public Life and Political Developments 1963-1970. *Journal of the College of Education for Women for Humanities*, 11(20).

Zadeh, I. M., Idrisi, T., & Pour, F. H. (n.d.). The Performance of the Iranian Women's Organization: A Case Study of Bushehr Province 1946-1978. *Scientific Quarterly of Historical Studies After Islam*, 11(22).

Omrani, Sh. (n.d.). *Influential Women of Iran*. Iran Va Iran. https://static.prod.iranwire.com/pdfcomponent/Influential_Iranian_Women_-_Digital_Version-Finale_upuw.pdf.

Group of Authors. (1989). *The Simplified Encyclopedia of Contemporary Religions and Sects*. The World Assembly of Muslim Youth.

Center for Research and Studies. (1985). *Personalities. The Contemporary Iranian Encyclopedia*.

Riwag Al-Hujjaj Website. (25 May 2022). *The Status of Women in the Islamic Republic of Iran*. http://www.hajij.com/ar/women-in-iran.

المصادر الأجنبية:

Arikan, P. (n.d.). *Woman Question in the Islamic Republic of Iran and the Islamic Feminist movement*. https://www.academia.edu/1800017/_Woman_Question_in_the_Islamic_Republic_of_Iran_and_the_Islamic_Feminist_movement.

Bulfone, S. N. (2017). *Gender in politics: Women in the Islamic Revolution of Iran*. https://www.academia.edu/37347573/Gender_in_politics_Women_in_the_Islamic_Revolution_of_Iran?email_work_card=view-paper.

Esfahani, M. K. (2014). Iranian Women: One Step Forward, Two Steps Back. *Ortadoğu Etütleri*, *5*(2). https://www.academia.edu/34917539/Iranian_Women_One_Step_Forward_Two_Steps_Back?email_work_card=view-paper.

Hanna, A. (2020, August 11). *Phases of the Women's Movement*. https://iranprimer.usip.org/blog/2020/aug/11/iranian-womens-movement-four-phases.

Hanna, A. (2021, March 8). *Profiles of Women Politicians*. https://iranprimer.usip.org/blog/2020/dec/03/part-ii-profiles-women's-movement.

Hashemi, K. C. (n.d.). The Girls of Enghelab Street: Women and Revolution in Modern Iran. In J. Beaujouan (Ed.), *IMEIS Annual Conference 2018 Identity, Legitimacy and Power in the Muslim World*. Global Policy Journal at Smashwords.

Hejazi, S. (n.d.). *Women in post-islamic Iran. Contrasting state violence through Islamic feminism and social change*. https://www.academia.edu/36646454/Women_in_post_islamic_Iran_Contrasting_state_violence_through_islamic_feminism_and_social_change?auto=download&email_work_card=download-paper.

Hosseini, Z. M. (1999). Feminist movement in the Islamic Republic. In *Encyclopaedia Iranica*. https://www.iranicaonline.org/articles/feminist-movements-iv.

Jelodar, E. Z., Zandi, P., & Mahmoodirna, K. (2012). Reconstructing the Society: Iranian Women's Movements. *The New Journal, The Voice of The Man and Woman*, *4*. https://www.academia.edu/17270431/Reconstructing_the_Society_Iranian_Womens_Movements?auto=download&email_work_card=download-paper.

Nada, G. (2020, December 9). *Statistics on Women in Iran, United States Institute of Peace*.

Obalı, A. (2016). *Iranian Women after the Revolution: Politics of Bargaining*. https://www.academia.edu/31450783/Iranian_Women_after_the_Revolution_Politics_of_Bargaining?email_work_card=view-paper_12/07/2016.

Okur, N. A. (2009). *Women, Islam and Globalization in the Twenty-First Century*. Cambridge Scholars Publishing. https://www.academia.edu/24375244/Women_Islam_and_Globalization_in_the_21st_Century?email_work_card=view-paper.

Price, M. (2001). *A brief history of women's Movements in Iran (1850-2001)*. http://www.parstimes.com/women/women_movements.html.

Sedghi, H. (2007). *Women and Politics in Iran Veiling, Unveiling, and Reveiling*. Cambridge University press.

Ülker, D. (n.d.). *Between Modernity And Modesty: Iran Women's Rights In perspective*. https://www.academia.edu/43653875/Between_Modernity_And_Modesty:_Iran_Women's_Rights_In_perspective?auto=download&email_work_card=download-pape.

Weber, S. (n.d.). *Women's Movements in Iran*. https://www.academia.edu/37471401/Womens_Movements_in_Iran?auto=download&email_work_card=download-paper.